وزارة البلدية و البيئة

ادارة الشئون الزراعية

قسم شئون المزارع

دراسة الوضع الزراعي في دولة قطر خلال الفترة من 2010 و حتى 2014

اعداد: محمد السر احمد عواض

اخصائي اقتصاد زراعي

مقدمـــــــــــــــــة :

تقع دولة قطر في منتصف الخط الساحلي الغربي للخليج العربي بين خطي العرض 24 ˚ – 27 ˚ ، 26˚ – 10˚ شمالاً وخطي الطول 45ْ-50ْ ، 40ْ-51ْ شرقاً ، وتمتد شبه جزيرة قطر شمالاً لتغطي مساحة قدرها 11,572 كيلو متراً مربعاً ، وتشتمل الدولة على عدد من الجزر والسلاسل الصخرية والمياه الضحلة الواقعة على الساحل من أشهرها جزر حالول ، شراعوه ، والأسحاط و البشيرية . ويبلغ طول شبه الجزيرة القطرية (185) كيلو متراً وبعرض (85) كيلو متراً ، وتحيط بغالبيتها مياه الخليج العربي في حين تفصلها الحدود البرية البالغة نحو (60) كيلو متراً عن المملكة العربية السعودية ، وتقع دولة الإمارات العربية المتحدة شرق الدولة ، وتمتد المياه الإقليمية القطرية إلى نحو (95) ميلاً بحرياً في عرض البحر باتجاه الشرق وحوالي (51) ميلاً بحرياً باتجاه الشمال في الخليج العربي ، ومقسمة الى 8 بلديات وهي :بلدية الريان، بلدية الدوحة، بلدية الخور، بلدية الوكرة، بلدية الشمال، بلدية أم صلال و بلدية الضعاين (تم استحداثها في أجزاء من بلديتي الخور وأم صلال) و الشحانية (فرج -2009). قد ارتفع عدد سكان قطر من 744029 نسمة عام 2004 الى حوالي 2,035,000 نسمة عام 2013م ، ويبلغ معدل النمو السنوي للسكان نحو 16.3% وذلك كمتوسط للفترة 2004 -2013م.(وزارة التخطيط التنموي و الاحصاء- 2013)

هذا وتعتبر دولة قطر من الدول التي تعتمد في دخلها بشكل رئيس على النفط والغاز؛ ولا يمثل قطاع الصيد والزراعة من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2013/2000 سوى 0.1% ، و يعاني القطاع الزراعي القطري بشكل أساسي من مشكلة شح المياه شأنه شأن الكثير من الدول العربية .إضافة إلى أن غالبية المزارع بالدولة تعتبر مزارع ترفيهية ولا تتعامل بشكل اقتصادي .

وقد كانت الزراعة ورعي الماشية وصيد اللؤلؤ وصيد الأسماك وسائل المعيشة السائدة في المنطقة لعدة قرون قبل اكتشاف النفط. على الرغم من تراجع الأهمية النسبية لهذه الأنشطة كوسيلة لكسب الرزق، فقد عمدت الحكومة على زراعة الخضروات و ذلك بهدف توفير درجة مناسبة من الاكتفاء الذاتي من هذه السلع الهامة، و نتيجة لهذه السياسات فقد زادت المساحة المزروعة بالخضروات بقطر من نحو 1402 هكتار عام 2004م الى حوالي 1972 هكتار عام 2013م، بزيادة تقدر بحوالي 570 هكتار، و هي تمثل نحو 40.7% من المساحة المزروعة بالخضروات من سنة الاساس 2004م.(نشرة المساحات و الانتاج – 2013). و تقوم الدولة بدعم اصحاب المزارع بعض مدخلات الإنتاج كالأسمدة و البذور المحسنة والمبيدات والعمليات الزراعية و التحاليل المخبرية و البيوت المحمية و شبكات الري و خلايا النحل غيرها بهدف تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي.

وقد بدأت دولة قطر بالقيام بتدابير هامة و نوعية نحو تحقيق الأمن الغذائي في ظل المتغيرات العالمية و يتجسد ذلك في التغييرات التي قامت بها الحكومة في جميع القطاعات ذات العلاقة من إعادة الهيكلة وتوزيع المهام وتحسين ظروف العمل وزيادة الدخول واتخاذ خُطاً أكثر جدية في تطوير القطاع الزراعي من اجل تحقيق الأمن الغذائي حيث بدأ العمل في "برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي سابقا و حاليا اللجنة الفنية لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع الامن الغذائي التابع تحت اشراف وزارة الاقتصاد و بمشاركة وزارة البلدية و البيئة بالإضافة الى

جهات اخرى" والمكلف من الحكومة بإعداد الخطط والمشاريع والبرامج التي من شأنها النهوض بالقطاع الزراعي و تطوير قاعدة إنتاج للمواد الغذائية وبشكل تنموي مستدام.

قامت حكومة قطر بوضع استراتيجية لكافة القطاعات بما فيها القطاع الزراعي لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي الى 30% بحلول عام 2030م واطلقت عليها استراتيجية 2030. (عبد الله فرج -2009).

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في ان القطاع الزراعي في الدولة يحتاج الى مزيد من الدعم و التطور خاصة في ظل ظروف ندرة الموارد و الظروف الجوية السيئة التي يغلب عليها ارتفاع درجات الحرارة و ارتفاع الرطوبة.

من خلال هذه الدراسة سوف نتطرق على وضع القطاع الزراعي الحالي و المشاكل التي تواجه تطور الزراعة في دولة قطر و ما هي الطرق التي تعمل على زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي و زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي.

مشكلة الدراسة:

تهتم دولة قطر بالقطاعي النفطي لأنه يسهم في الناتج القومي الاجمالي بنسبة (50.5%) في عام 2014على حساب باقي القطاعات بما فيها القطاع الزراعي و يكمن صياغة مشكلة الدراسة في الاتي:

1. ماهي مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي؟
2. ما هو وضع القطاع الزراعي في الوقت الراهن؟
3. الموارد الزراعية المتاحة؟
4. ما انوع الدعم المقدم لأصحاب المزارع؟
5. مل هي حالة تطور القطاع الزراعي؟
6. ما هي قيمة الناتج الزراعي النباتي؟
7. ما هو وضع التسويق الزراعي في دولة قطر؟
8. ما هي كمية الواردات من الخضروات؟
9. ماهي نسبة الاكتفاء الذاتي حاليا ؟
10. ما حجم الفجوة الغذائية؟
11. ما العوامل التي تؤثر على الاستهلاك المحلي؟

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتحليل القطاع الزراعي بدولة قطر الى تحقيق العديد من الاهداف و التي يمكن ان نوجزها فيما يلي:

1. التعرف على مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي.
2. التعرف على القطاع الزراعي في الوقت الراهن.
3. ماهي الموارد الزراعية المتاحة.
4. انواع الدعم الزراعي المقدم لأصحاب المزارع
5. التعرف على تطور القطاع الزراعي

6. التعرف على قيمة الناتج الزراعي النباتي
7. التعرف على وضع التسويق الزراعي في دولة قطر
8. التعرف على نسبة الاكتفاء الذاتي حاليا.
9. ما هي كمية الواردات من الخضروات.
10. قياس الفجوة الغذائية.
11. التعرف على العوامل التي تؤثر على الاستهلاك المحلي.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي والكمي للقطاع الزراعي في دولة قطر وذلك باستخدام البيانات التي تم التوصل اليها . حيث سيتم جمع بيانات من النشرات و الاحصاءات الصادرة في دولة قطر .

اسلوب التحليل:

سيتم اجراء التحليل الوصفي والكمي للبيانات للتعرف على وضع القطاع الزراعي و تم استخدام الاحصاء الاستدلالي لتقدير نسبة الفجوة الغذائية و نسبة الاكتفاء الذاتي كما تم استخدام البرامج الإحصائية SPSS وذلك لتقدير العلاقة بين الاستهلاك والمتغيرات المستقلة التي تساهم في زيادة الاستهلاك و اختيار انسب الصور التي تناسب المنطق الاقتصادي و الاحصائي

مصادر بيانات البحث: وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالدراسة فانه يمكن تقسيمها الى نوعين من البيانات :

1- بيانات اولية من خلال زيارات ميدانية للسوق المركزي.

2 – بيانات ثانوية من العديد من المصادر مثل ادارة شئون المزارع بوزارة البلدية و البيئة بدولة قطر وغيرها من المصادر المتاحة.

نتائج الدراسة

1. مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي:

مازال القطاع الزراعي في مراحل نموه الاولي حيث لا تساهم الزراعة بأكثر من 0.2% خلال الفترة من 2004 وحتى 2014 من الناتج القومي الاجمالي في الوقت الحاضر ، حيث نجد ان الموارد المتاحة تلعب دورا رئيسا في قلة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي و تطوره مثل الظروف الجوية و ندرة المياه و محدودية الاراضي كما الجدول رقم (1)

جدول(1) يوضح مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي (مليون بالريال القطري)

الأعوام	الناتج الإجمالي من القطاع الزراعي (مليون) بالريال القطري	الناتج القومي الإجمالي (مليون) بالريال القطري	نسبة التغير في الناتج الاجمالي من القطاع الزراعي	مساهمة القطاع في الناتج القومي الزراعي
2004	210	115,298	2.7	**%0.2**
2005	216	156,666	2.9	**%0.1**
2006	233	220,206	7.9	**%0.1**
2007	319	293,933	15.9	**%0.1**
2008	523	402,993	13.0	**%0.1**
2009	439	357,860	3.3	**%0.1**
2010	537	223،744	69.5	**%0.24**
2011	590	267،150	10.9	**%0.22**
2012	641	298،682	8.3	**%0.21**
2013	695	337،451	8.4	**%0.21**
2014	761	381،576	9.5	**%0.20**
المتوسط	**434**	**277,778**	**14**	**%0.2**

المصدر: النشرة السنوية لبنك قطر الوطني المركزي

من الجدول(1) يتضح لنا ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لعدة اسباب اهمها الطفرة النفطية و ما يتبعها توسع في القطاع الصناعي. كما يشير الى ان مساهمة القطاع الزراعي لا تصل الى 1% و هي تعتبر مساهمة ضئيلة اذا ما قورنت في باقي الدول العربية بمتوسط 7.5% سنويا (المنظمة العربية -2014) ، و ذلك رغم الدعم الذي تقدمة الدولة لتطور القطاع الزراعي. الامر الذي يتطلب مضاعفة الجهود لزيادة الدخل القومي.

نلاحظ من الرسم أدناه أن هناك زيادة واضحة في الناتج الإجمالي للقطاع الزراعي ولكن نجد ان الناتج القومي الاجمالي في زيادة أيضا مما يجعل مساهمة القطاع الزراعي ثابتة وضعيفة وغير مرئية.

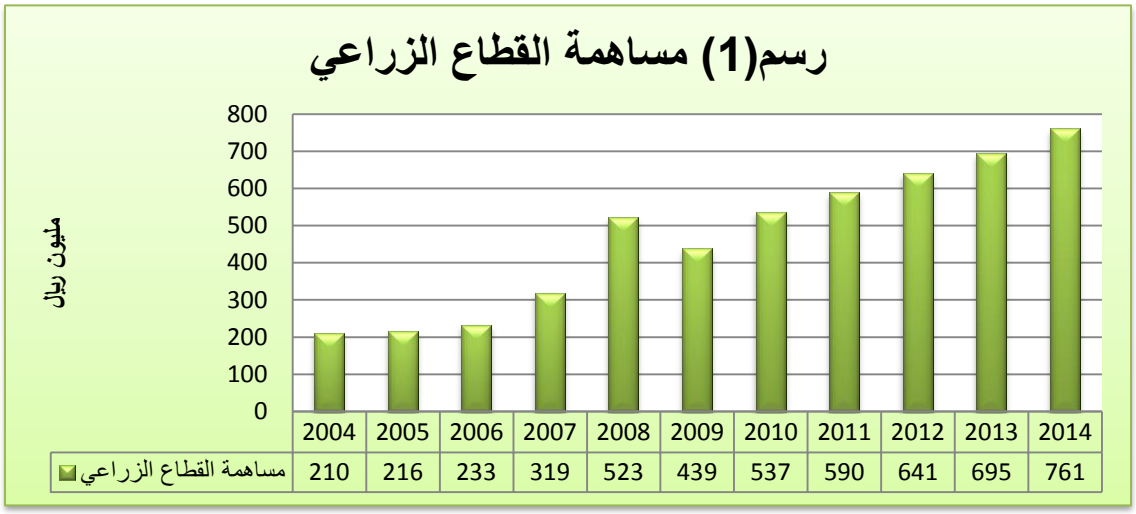

المصدر: الجدول رقم (1)

2. وضع القطاع الزراعي في الوقت الراهن:

الجدول(2) يوضح عدد المزارع النشطة و المساحة المحصولية و نجد ان المزارع النشطة كانت 992 مزرعة نشطة عام 2005/2004 و انخفض عدد المزارع الى 795 مزرعة نشطة في عام 2008/2007 كما نجد ايضان ان عدد المزارع زادت مرة اخرى عام 2014/2013 و صارت 872 مزرعة نشطة و يرجع ذلك الى اهتمام الدولة بالمزارع عن طريق تقديم الخدمات عبر وزارة البلدية و البيئة مجانا كما نجد ان دخول بعض المزارع في الخطة العمرانية و ملوحة التربة ادى الى انخفاض عدد المزارع النشطة في السنين الماضية .

جدول (2) عدد المزارع النشطة و المساحة المحصولية خلال الفترة من 2002/2001 حتى 2014/2013

الموسم	عدد المزارع النشطة	المساحة المحصولية
2002/2001	908	6329.5
2003/2002	903	6463.9
2004/2003	909	7482.1
2005/2004	992	6985.5
2006/2005	987	6881.2
2007/2006	998	8142.7
2008/2007	993	12274.3
2009/2008	795	9112.0
2010/2009	822	10505.9
2011/2010	831	8555.7
2012/2011	833	10259.2
2013/2012	839	12473.0
2014/2013	872	11030.4

نشرة المساحات و الانتاج– قسم شئون المزارع

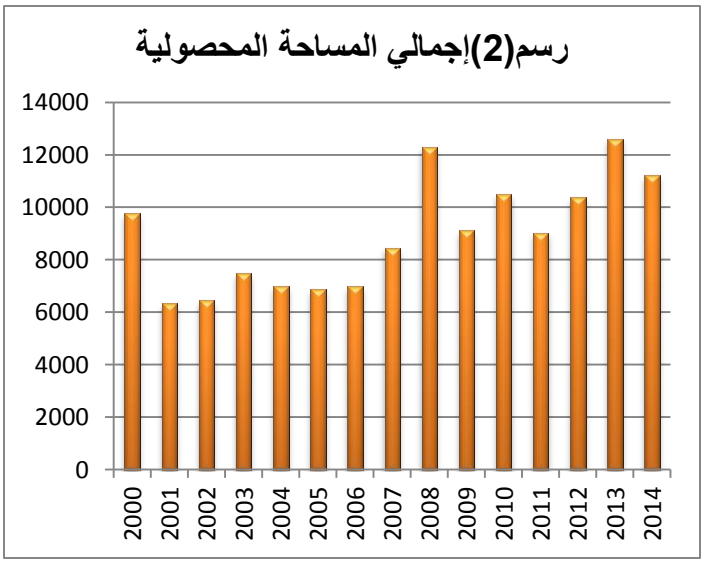

الأثار على الإنتاج والإنتاجية:

الآثار على الإنتاج النباتي:

يمكن ملاحظة تذبذب في المساحة المحصولية خلال الفترة محل الدراسة ولكن الاتجاه العام كان نحو الزيادة ،حيث بلغ معدل النمو السنوي للمساحة المحصولية (3.1%) و بلغت

نسبة الزيادة في إجمالي المساحة المحصولية بين عامي 2000و2014(15%).

و نرى أن السبب الرئيس لهذا التذبذب هو مزاجية الزراعة في دولة قطر ،بمعنى عدم التزام أغلب المزارع بالزراعة أو إتباع تركيب محصولي معين ،وفي الجهة الأخرى يلاحظ وجود عدد من المزارع التسويقية والتي تهتم بزراعة المحاصيل المختلفة وخاصة الخضروات والأعلاف.

وفي التركيب المحصولي يمكن ملاحظة انخفاض المساحة المزروعة من الخضروات بين 2000 و 2001 ومن ثم شبه ثبات تلك المساحة إلى عام 2006 وتذبذب المساحة المحصولية في 2007 و2014 حيث كانت اكبر مساحة مزروعة بالخضروات عام 2010 و بلغت 2497.2 هكتار. كما نجد ان هناك زيادة في مساحة الاعلاف بمعدل 8% خلال الفترة من 2000 و 2014 حيث تغيرت المساحة من 2967.4 هكتار الى 6108.3 هكتار بمعدل زيادة بلغ 105.8% ، و قد يعزى السبب في هذه الزيادة الى توقف السعودية عن تصدير الاعلاف مما ادى الى زيادة الطلب عليها و ارتفاع اسعارها فاتجه معظم المزارعين الى زراعة الاعلاف بدلا عن الخضروات، و هذا يؤدي الى الزيادة في استخدام مياه الجوفية ،أما الحبوب فقد شهدت المساحات المزروعة منها شبه ثبات خلال 2000–2003 ومن ثم هبوط حاد في 2004 وارتفاع في 2005 ومعاودة الهبوط حتى 2014 بمساحة 379 هكتار مما يعطي مؤشر جيد على تقلص المساحة المزروعة من الحبوب مما يساعد في تقليل استهلاك المياه.

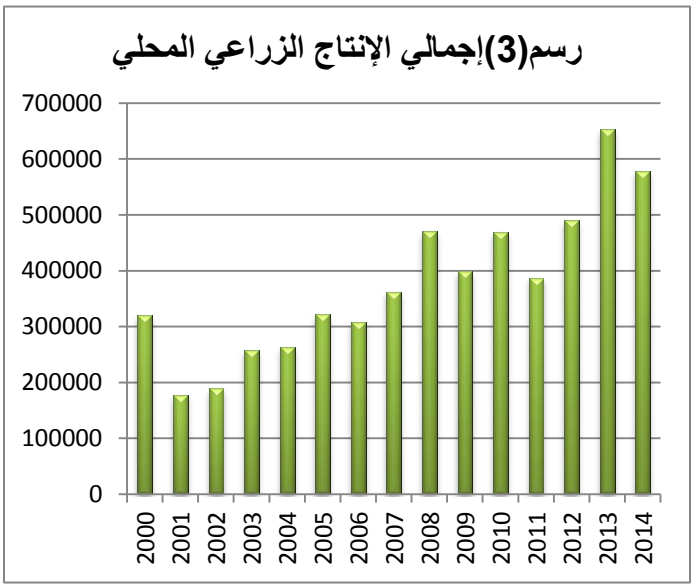

جدول(3) المساحة والإنتاج لمجموعات المحاصيل خلال 2000-2014

المساحة: بالهكتار **الكمية: بالطن**

السنوات	إجمالي المساحة المحصولية	إجمالي الإنتاج	الخضراوات		الحبوب		الفاكهة		الأعلاف الخضراء	
			المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
2000	9762.1	319756	2669	49276	1560	6015	2565.7	17784	2967.4	246681
2001	6329.5	177486	1366	27634	1685.8	6937	1715.6	13697	1562.1	129218
2002	6463.9	189165	1381.4	28658	1697.9	7130	1715.6	15507	1669	137870
2003	7482.1	257909	1360.1	26883	1912	7083	1715.6	17318	2494.4	206625
2004	6985.5	263677	1402.3	28705	1333.8	5490	1705.3	19036	2544.1	210446
2005	6881.2	321254	1701.2	32705	239	1347	1695.1	20732	3245.9	266470
2006	6985.5	308252	1402.3	37705	1333.8	2153	1705.3	22526	2544.1	245868
2007	8455.3	362119	2934.1	53351	364.3	2052	1695.1	22526	3461.8	284190
2008	12274.3	469760	6207.2	105306	224.7	1262	1691.8	22457	4150.6	340735
2009	9112.0	399096	2178	4746	351.7	1754	2513.4	21495	4068.9	331101
2010	10505.9	469004	2497.2	51658	410.1	2665	2773.2	22258	4825.4	392423
2011	9021.3	386877	2126.4	45357	281.7	1700	2714.8	21554	3898.4	318266
2012	10388.2	489305	1989.3	43565	312.8	1904	2902.8	22580	5183.3	421256
2013	12608.5	652902	1972.3	43446.8	394.9	2259.6	3148.8	32988.6	7092.6	574206.7
2014	11216.6	578430.1	2234.4	51594.0	378.5	2455.6	2495.4	28244.2	6108.3	496136.3

المصدر: وزارة البلدية و البيئة – قسم شئون المزارع 2014

3.الموارد الزراعية المتاحة:

أ. الاراضي:

من الجدول (4) يتضح لنا انه ليست كافة المزارع المسجلة في وزارة البلدية و البيئة هي مزارع نشطة او منتجة ، بل عدد منها لا يمارس العملية الانتاجية الزراعية و كذلك يتضح لنا ان المزارع المنتجة لا تستغل كافة المساحة القابلة للزراعة، و من الملاحظ ايضا هناك زيادة في عدد المزارع النشطة بنسبة 10% في عام 2014 مقارنة بعام

جـــــــدول(4)اســـــــــتخدامات الأراضـــــــي الزراعيـــــــة خـــــــلال الفتـــــــرة 2012 - 2014 م

المساحة : هكتار

النـــوع	السنة 2009	السنة 2010	السنة 2011	السنة 2012	السنة 2013	السنة 2014
إجمالي المساحة القابلة للزراعة	65000	65000	65000	65000	65000	65000
عدد المزارع المسجلة	1245	1275	1281	1318	1340	1282
إجمالي المساحة الكلية في المزارع المسجلة	43730	44421.6	43047.2	44591.2	47478.3	47116.4
إجمالي المساحة القابلة للزراعة في المزارع المسجلة	26238	26653	25828.3	26754.7	28487.0	28269.8
عدد المزارع النشطة	795	822	831	833	839	872
إجمالي المساحة الكلية في المزارع النشطة	37010	35958.1	34598.3	33168.1	36122.5	35862.4
إجمالي المساحة القابلة للزراعة في المزارع النشطة	22206	21574.9	20759.0	19900.9	21673.5	21517.4
المساحة المحصولية للمحاصيل المكشوفة في المزارع النشطة	8677.3	9961.7	8555.7	10259.2	12473.0	11030.4
إجمالى المساحة المحصولية في المزارع النشطة	9112	10505.9	8891.9	10388.2	12608.5	11216.6
درجة التكثيف المز رعي %	41	48.7	42.8	52.2	58.2	52.1

المصدر: وزارة البلدية و البيئة - قسم شئون المزارع 2014

2009. كما نلاحظ على الرغم من نقص عدد المزارع المسجلة الا ان هناك زيادة في المساحة القابلة للزراعة حيث كانت 26238 هكتار في عام 2009 و اصبحت 28270 هكتار في عام 2014 أي بمعدل زيادة 7.7%، كما نلاحظ ايضا ان درجة التكثيف الزراعي في المزارع 52% (على اساس العلاقة بين المساحة المحصولية و المساحة القابلة للزراعة) و من المعروف انه كلما زادت درجة التكثيف زاد استغلال الاراضي الصالحة للزراعة.

من الجدول (4) نجد ان المساحة القابلة للزرعة 21674 هكتار بينما نجد ان المساحة المحصولية 11216.6 هكتار في عام 2014 و يعني ان 52% من الاراضي القابلة للزراعة داخل المزارع تم استغلالها وان هناك 48% من المساحة لم يتم استغلالها و يعزى ذلك لمحدودية المياه ارتفاع تكاليف الانتاج و ضعف البنية التسويقية و قلة العائد من الانتاج الزراعي.

كما نجد في الجدول (4) ان المساحة المحصولية زادت خلال الفترة من 2009 و 2014 حيث نجد ان المساحة زادت من 9112 هكتار في عام 2009 الى 11217 هكتار أي بنسبة 23.1% و يعزى ذلك الى اتجاه الدولة في دعم اصحاب المزارع في المدخلات الزراعية و تسهيل الحصول على قروض زراعية و فتح اسواق المنتج الزراعي المحلي .

ب. حالة المزرعة

جدول (5) فئة المساحة المستغلة للزراعة عدد المزارع التسويقية و غير التسويقية خلال عام 2014

فئة المساحة المستغلة للزراعة في الحيازة (هكتار)	مزارع تسويقه		مزارع لا تسويقية		المجموع	
	العدد	**المساحة**	**العدد**	**المساحة**	**العدد**	المساحة
أقل من 1	17	5.7	153	49.7	170	**55.4**
من 1 الى اقل من 2	18	25.6	86	118.2	104	**143.9**
من 2 الى اقل من 4	39	118.1	94	269.2	133	**387.2**
من 4 الى اقل من 10	102	696.4	109	652.8	211	**1349.1**
من 10 الى اقل من 20	87	1255.7	51	719.6	138	**1975.3**
من 20 الى اقل من 30	30	713.7	18	421.1	48	**1134.7**
من 30 الى اقل من 40	20	707.8	11	378.6	31	**1086.4**
من 40 الى اقل من 50	7	322.0	5	229.2	12	**551.3**
من 50 الى اقل من 100	11	648.3	6	393.6	17	**1041.9**
من 100 الى اقل من 200	3	455.5	0	0.0	3	**455.5**
من 200 الى اقل من 500	1	372.0	1	201.4	2	**573.4**
من 500 الى اقل من 1000	3	1922.0	0	0.0	3	**1922.0**
فأكثر 1000	0	0.0	0	0.0	0	**0.0**
المجموع	338	7242.8	534	3433.4	872	**10676.2**

المصدر: وزارة البلدية و البيئة - قسم شئون المزارع 2014

يلاحظ من الجدول (5) ان 19.5% من اجمالي المزارع النشطة تقع في فئة الحيازة اقل هكتار ، وان 12% تقع في الفئة الحيازة ما بين 1 - 2 هكتار، وان 15.2% تقع في الفئة الحيازة ما بين 2-4 هكتار ، و ان 24.2% تقع في فئة الحيازة ما بين 4 – 10 هكتار و هي تعتبر اكبر فئة ، ايضا نجد ان 15.8% تقع في فئة الحيازة ما بين 10 - 20هكتار ، كما نجد ان 0.2% تقع في فئة الحيازة ما بين 200 -500 هكتار .

و بشكل عام يمكن ان نستنتج ان الحيازات الزراعية في المزارع المنتجة هي حيازات صغيرة كما هو واضح في الجدول(5) ، وكذلك فان المساحات المزروعة ايضا مساحات صغيرة الامر الذي يساهم ايضا في صعوبة استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة.

ج. الموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي:

من نتائج اخر تعداد لسكان عام 2010 تم حصر العاملين في القطاع الزراعي و السمكي في دولة يتضح لنا ان العاملون القطريون في مجال الزراعة و الثروة السمكية يمثلون 0.1% من اجمالي القطريون النشطون اقتصاديا ، كما نجد ان العاملون الغير قطريون العاملون في مجال الزراعة و الثروة السمكية يمثلون 1.3% و بشكل عام يمكن استنتاج ان عدد العاملين في المجال الزراعي و السمكي قليل جدا بالمقارنة مع متطلبات هذا القطاع من الايدي العاملة، و هذا يؤكد ضرورة الاهتمام بالمكينة الزراعية و استخدام التقنيات الحديثة في مجال الانتاج الزراعي و ذلك لتقليل الحاجة الى الايدي العاملة.

جدول(7) اجمالي السكان و اجمالي النشطون اقتصاديا في قطر عام 2010

م	البيان	العدد
1	اجمالي عدد السكان	1,699,435 نسمة
2	اجمالي السكان النشطون اقتصاديا	1,275,962 نسمة
3	اجمالي العاملين في القطاع الزراعي و السمكي	17,116 نسمة
4	العاملون غير القطريون العاملون في القطاع الزراعي و السمكي	17,070 نسمة
5	القطريون النشطون اقتصاديا	74,087 نسمة
6	العاملون القطريون	46 نسمة
7	اجمالي نسبة العاملين في القطاع الزراعي و السمكي	%1.4

المصدر: تعداد 2010

من الجدول (8) نجد ان الغالبية العظمى من العاملون في هذا القطاع من الوافدين من بعض دول الهند و باكستان و مصر و قلة من دول اخرى، و هذا الامر يؤدي الى عدم استقرار الانتاج نسبة لان مجمل الوافدين جاءوا لفترات زمنية معينة و لأهداف محدودة ، بعدها يعودون الى بلادهم عندما تتحقق اهدافهم، او عندما تستغني المزارع من خدماتهم لأسباب مختلفة. ان حالة عدم الاستقرار هذه تؤثر سلبيا في العملية الانتاجية حيث تؤدي الى ضعف الانتاج ، و في حالة استئجار المزرعة من قبل الوافدين من اصحابها القطرين تؤدي الى تدهور التربة من ناحية الخصوبة و من حيث عدم الاستغلال الامثل لها لعدم اتباع دورات زراعية صحيحة بالإضافة الى زراعتها بالأعلاف لأنها

الاكثر ربحا و بالتالي تؤدي الى الزيادة في استخدام المياه الجوفية. و بشكل عام نجد ان عدد العمال الغير عرب يفوق عدد العمال العرب بنسبة 83.7 % و هذا الامر يشير الى ان العمال الاجانب هم الغالبية و هذا الامر له عدد من السلبيات التي بطء تطور القطاع الزراعي نسبة لصعوبة التواصل مع المرشدين الزراعين في نقل المعلومات و تبني التقنيات الزراعية الحديثة .

جدول(8) عدد العمال وعدد المزارع بالمزارع العاملة حسب الجنسية والبلدية خلال عام 2014 م

البلديـــة	الجنسية			عدد المزارع
	عرب	اخر	المجموع	
الدوحة	5	17	22	1
الريان	486	2205	2691	294
الوكرة	37	187	224	42
ام صلال	164	1034	1198	115
الخور	539	2953	3492	276
الشمال	140	584	724	108
الضعاين	50	326	376	36
المجموع	**1421**	**7306**	**8727**	**872**

المصدر: وزارة البلدية و البيئة - قسم شئون المزارع 2014

د. المياه:

لا توجد دراسات تحليلية حول كفاءة استخدام الموارد خلال تلك الفترة وخاصة بما يتعلق بالتربة و لكن بالنسبة للمياه فتعتمد دولة قطر في الزراعة على المياه الجوفية بشكل رئيسي ، وفي مسح حديث (2013) قُدّر متوسط كمية المياه المستخدمة سنوياً في الري الزراعي في المزرعة الواحدة بحوالي 119 ألف متر مكعب في السنة. ويخصص المزارعون بمتوسط حوالي 43% من المياه لري المحاصيل العلفية وحوالي 37% لري الأشجار، والخضروات حوالي 19%، كما نجد زيادة في نسبة عدد الابار الجديدة وصلت الي 24% لعام 2014 عن 2005 حيث كان عدد الابار 3082 واصبح 3829 بئر.

4. انواع الدعم الزراعي الذي تقدمة وزارة البلدية و البيئة

تقوم ادارة الشؤون الزراعية بدعم اصحاب المزارع و المستأجرين بأنواع مختلفة من الدعم المجاني و المدعوم من اجل النهوض بالقطاع الزراعي و الدفع من عجلة الاقتصاد المحلي، من خلال ما يوفره من منتجات زراعية غذائية صناعية، نجد ان القطاع الزراعي يحتوي على العديد من مشاكله التي أصبحت ترهق المزارعين والمجتمع، فالعملية الإنتاجية في القطاع الزراعي اليوم بحاجة الى جهود كبيرة، تتبنى أساليب علمية متطورة و كان لوزارة البيئة تتدخل سريع لتحقيق نسب إنتاج مرتفعة داعمة للاقتصاد المحلي من خلال ما توفره من محاصيل تغني البلد عن الاتجاه نحو المستورد من المنتجات الزراعية و خصوصا الخضروات فنجد ان قطر قد استطاعت في الفترة الأخيرة رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضروات التي وصلت 13%. تدعم الحكومة الزراعة المحلية بدعم سخي للمزارعين، مباشر وغير مباشر. وقطر تنفق حوالي260 مليون ريال قطري سنويا على الإعانات المباشرة، أو60٪ من عائدات الزراعة للمزارعين بالمقارنة مع المعدل العالمي البالغ 10-30٪. أما الدعم غير المباشر، في الحصول على مياه مجانية، يبلغ 1,100 مليون ريال قطري سنويا.

فنجد هناك كثير من صور الدعم التي تقديمها تقدمها وزارة البيئة ممثلة في ادارة الشؤون الزراعية تتلخص في:

- **بند هبات و اعانات زراعية**:

هو عبارة عن دعم اصحاب المزارع المتميزة التي تعمل على المساهمة في الامن الغذائي ببعض المدخلات و مستلزمات الانتاج و هي مثل :

بذور عضوية .

بيوت محمية .

شبكات ري .

مكائن قص الاعلاف.

خلايا نحل .

- **الخدمات الزراعية**:

يتم فيه دعم هذه المزارع حسب نوعها حيث يتم دعم المزارع الإنتاجية بنسبة (50%) من الخدمات والمدخلات الزراعية التي تقدمها الإدارة. وبنسبة (75%) للمزارع الإنتاجية التسويقية و تتمثل في:

بذور محسنة .

مبيدات حشرية و فطرية.

معدات زراعية (حراثة – طراد – تسوية)

شتلات لأشجار الفواكه و الظل.

- **شراء التمور من اصحاب المزارع**:

تقوم وزارة البيئة متمثلة في ادارة الشؤون الزراعية بشراء التمور من اصحاب المزارع لتشجيعهم على الاستمرار في انتاج التمور و تحسين انتاجهم حيث يتم شراء الكيلو بـ 6.5 ريال بميزانية سنوية تقدر ب 10 مليون ريال قطري سنويا . .

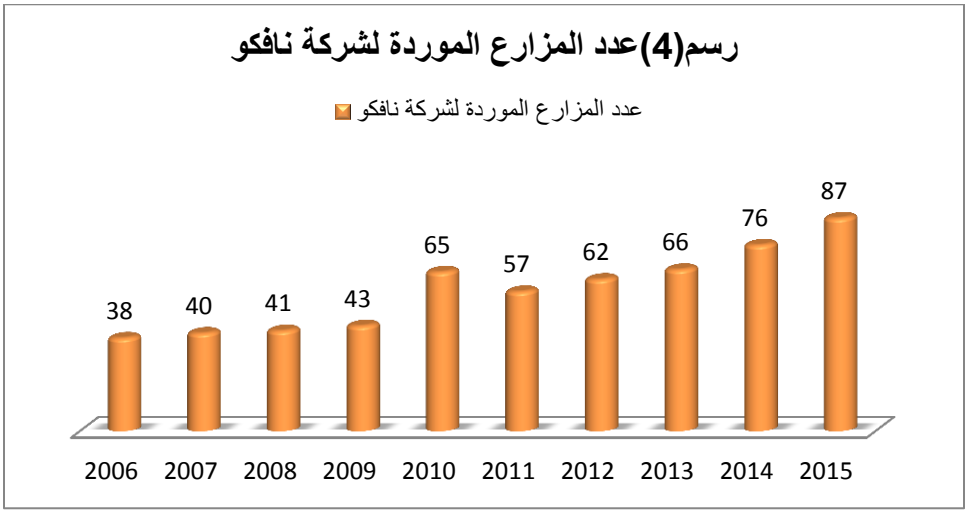

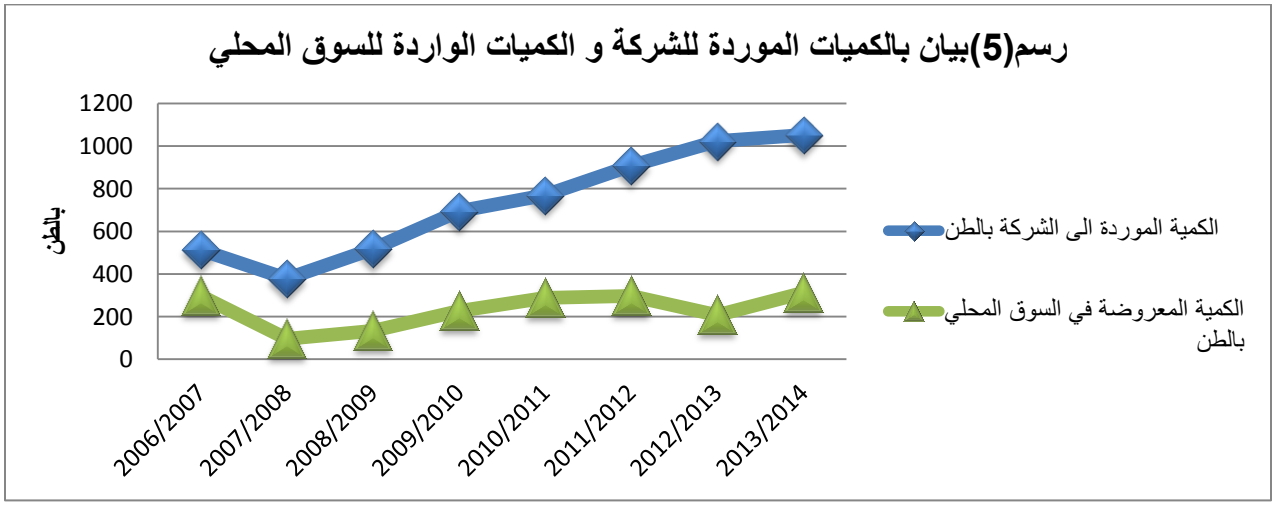

- **المكافحة** :

تقوم ادارة الشؤون الزراعية بمكافحة افه سوسة النخيل في جميع انحاء دولة قطر بالمجان على مدار العام.
كما تعمل على مكافحة الآفات الزراعية في المنشآت الحكومية ، الحدائق و المنازل.

رسم(6) بيان بمواقع توزيع المبيدات المستخدمة في مكافحة آفات النخيل لعام 2014:

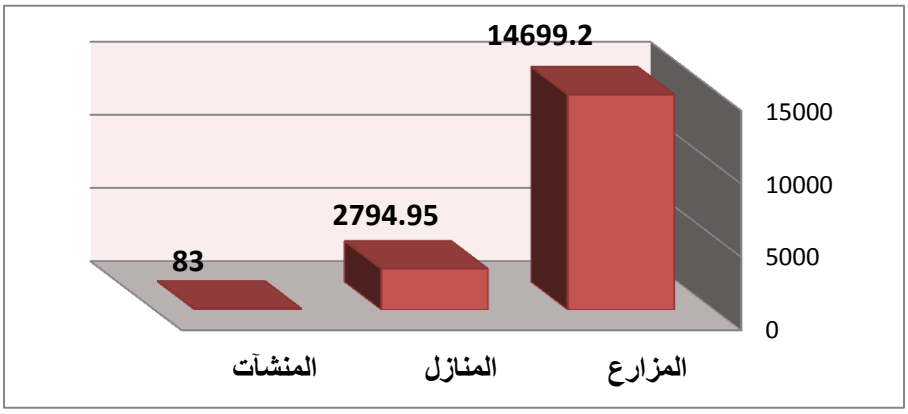

- **ساحات بيع الخضروات المحلية**:

تم انشاء ثلاث ساحات بثلاث في مناطق مختلفة تغطي مناطق تجمع المزارع و تشارك فيها 77 مزرعة و التي تهدف الى :

زيادة الربحية لأصحاب المزارع من خلال قيام عدد من المزارع بتسويق انتاجها في الساحات فقط

تنظيم عرض المنتج المحلي بين السوق المركزي وساحات المنتج الزراعي ، الامر الذي كان له اثر ايجابي على تحسن سعر المزاد .

تحسين التسويق المحلي للخضروات المحلية ، الامر الذي اعطى انطباع جيد عنها مما أدى الى زيادة الطلب عليها .

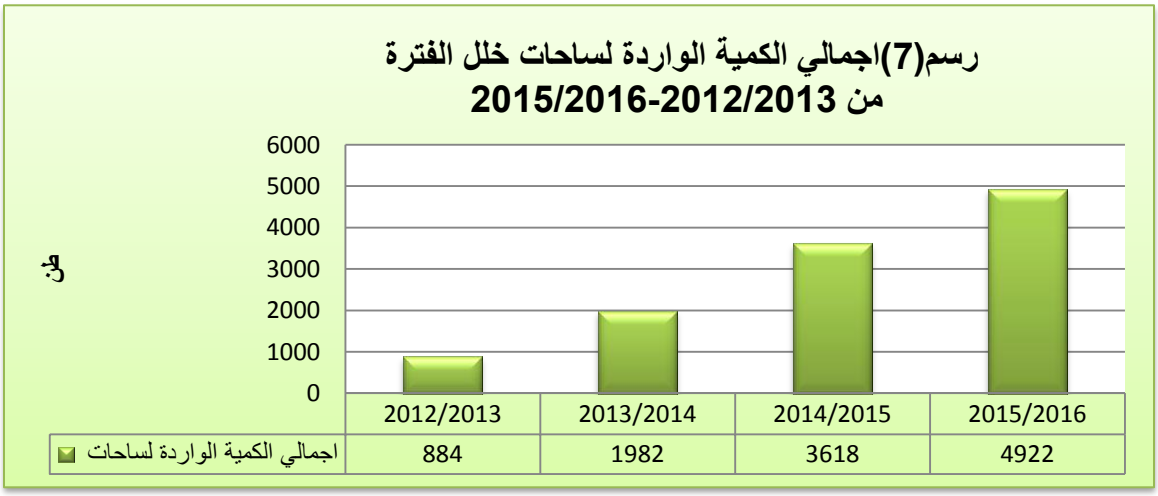

- **القروض الزراعية** :

يقوم بنك قطر للتنمية وبالتنسيق مع إدارة الشؤون الزراعية بمنح قرض بقيمة مليون ريال قطري لكل مزرعة بفائدة (1%) لمدة (8) سنوات لغرض إنشاء بيوت محمية وشبكات ري.

جدول(6)

البيان	العدد	%
بيوت محمية فقط	18	51
بيوت محمية وشبكات ري حديثة	10	29
شبكات ري حديثة فقط	7	20
اجمالي القروض النباتية	35	100

- **المشروع الوطني لعسل النحل**:

يقوم المشروع بتوزيع مناحل ومستلزمات مناحل على المزارع المنتجة المسوقة وذلك لنشر وتوطين انتاج عسل النحل بالمزارع القطرية.

الهدف من المشروع:

يهدف المشروع الى زيادة ارباح المزارع ، وتشجيعهم على زيادة الاستثمار الزراعي ، وفي ما يلي أهم ما تم انفاذه في المشروع -:

- توزيع 300 خلية على 30 مزرعة كمرحلة اولى و 500 خلية على 50 مزرعة كمرحلة ثانية.
- تم انتاج 9.3 طن من عسل النحل للمرحلتين الاولى و الثانية.
- المستهدف توزيع 500 خلية على 50 مزرعة كمرحلة ثالثة.

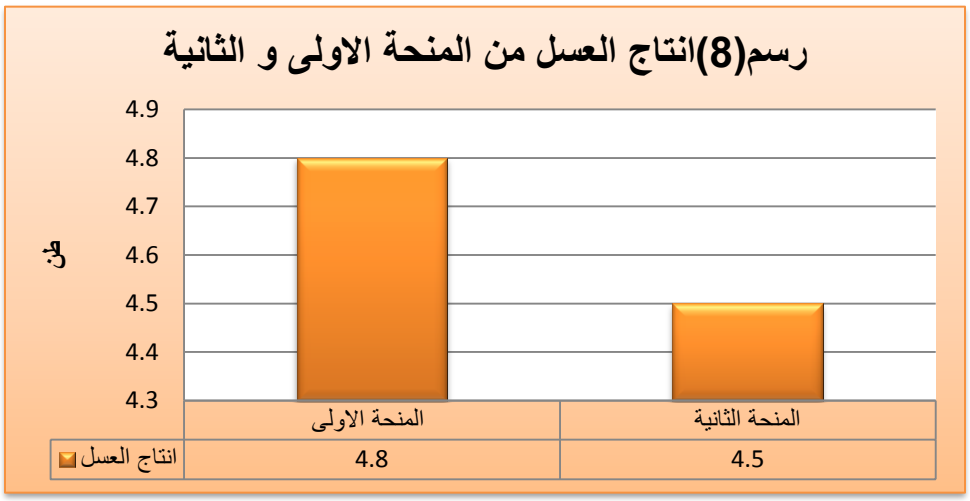

- **دعم شريحة الكهرباء**:

تقوم ادارة الشؤون الزراعية بمخاطبة شركة كهرماء بشان تثبيت شريحة الاستهلاك الكهربائي في المزارع الانتاجية التسويقية .

- **الدورات التدريبية**:

تقوم ادارة الشؤون الزراعية بعمل دورات تدريبية لأصحاب المزارع عن كيفية تبني التقنيات الحديثة و الاستفادة منها داخل مزارعهم .

5. تطور القطاع الزراعي (النباتي) :

لقد تم في دراسة الموارد الزراعية المتوفرة في دولة قطر مسبقا باعتبارها المحددات الرئيسية في الانتاج الزراعي ، في حالة الانتاج الزراعي من حيث استخدام الاراضي القابلة للزراعة و الانتاجية و الانتاج الاجمالي .

في هذا الجزء سوف تتم تطور الانتاج الزراعي من خلال الارقام القياسية الكمية للانتاج الزراعي. و يتضح من الجدول(9) تطور الانتاج الزراعي في دولة قطر على الرغم من التحديات التي تواجه هذا القطاع من حيث قلة الاراضي الصالة للزراعة و ندرة المياه و الظروف المناخية و يرجع هذا التطور الى الدعم الحكومي الذي تقدم الى هذا القطاع و الذي تم ذكره سابقاً.

تشير الارقام القياسية للإنتاج من خلال الاعوام المبينة في الجدول الى تطور الانتاج الزراعي (النباتي) لمختلف المنتجات ، و لقد انعكس هذا التطور في كميات الانتاج الزراعي الذي تطرقت له الدراسة سابقا، على اجمالي قيمة الانتاج الزراعي ايضا على قطر كما في الجدول(9).

و ان الانتاج الزراعي في دولة قطر يتصف بالتنوع، و يشمل محاصيل الحبوب كالقمح و الشعير، و الاعلاف الخضراء، و التمور و الفاكهة و انتاج مختلف الخضروات.

و من الجدول(9) نلاحظ ان الرقم القياسي للإنتاج الزراعي تطور من 2009 حيث كانت 214% و اصبح 320% في 2014 حيث بلغت نسبة زيادة 49.5%

جدول(9) الرقم القياسي للإنتاج الزراعي خلال لفترة 2009 - 2014 م

سنة الأساس 2001 = 100

المحـــاصيل	السنة 2011	السنة 2012	السنة 2013	السنة 2014
مجموعة الخضروات	**136**	**131**	**131**	155
طماطم	148	158	168	**177**
بصل	171	162	160	**183**
قرعيات	128	115	107	**140**
درنات (بطاطس)	119	150	189	**178**
خضر أخرى	135	130	133	**157**
مجموعة الحبوب	**14**	**16**	**18**	18
قمح	96	178	320	**20**
شعير	14	15	15	**18**
مجموعة الفاكهة	**157**	**165**	**241**	206
فاكهة	146	120	307	**130**
نخيل	158	167	238	**210**
مجموعة الأعلاف الخضراء	**246**	**326**	**444**	384
الـرقـم القيـاسي العـام	214	271	362	320

المصدر: وزارة البلدية و البيئة - قسم شئون المزارع 2014

6. **قيمة الانتاج الزراعي**:

من الجدول(10) يتضح لنا ان قيمة الخضروات ارتفعت خلال الفترة من 2012- 2014 حيث كانت 102 مليون و اصبحت 158 مليون أي انها زادت بنسبة 55%، و لكن نجد انه نسبة المساهمة قيمة الخضروات في قيمة الكلية للإنتاج النباتي انخفضت خلال نفس الفترة حيث كانت 42.4% و اصبحت 34.2% اما بالنسبة للأعلاف فقد كانت قيمة الاعلاف240 مليون في عام 2012 و اصحبت 462 مليون حيث بلغت نسبة الزيادة في قيمة الاعلاف 92.5% , كما نجد ان مساهمة قيمة الاعلاف في القيمة الكلية لإنتاج النباتي ارتفعت حيث كانت 27.5% و اصبحت 42.6% اعلى حيث بلغت 42.6% في عام 2014 ثم يليه الخضروات 34.2%. اما بالنسبة لمساهمة مجموعة الفاكهة في القيمة الكلية للإنتاج النباتي حيث زادت بنسبة 50% خلال الفترة من 2012 -2014.

اما فيما يتعلق بمجموعة الحبوب و مساهمته في قيمة الانتاج النباتي خلال نفس الفترة فقد ارتفعت بنسبة 22.9% حيث كانت 4.2 مليون و اصبحت 5.2 مليون.

جدول(10)النسبة المئوية لقيمة الإنتاج من السلع الزراعية حسب المجموعة من 2012 -2014

القيمة : ألف ريال قطري

	2014		2013		2012	
السلع	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
مجموعة الخضروات	157926	34.2	132485	36.2	101689	42.4
مجموعة الحبوب	5202	1.1	4815	1.3	4234	1.8
مجموعة الفاكهة	101724	22.0	95428	26.1	68059	28.4
مجموعة الأعلاف الخضراء	196899	42.6	133434	36.4	65860	27.5
المجموع الكلي	**461751**	**100**	**366162**	**100**	**239842**	**100**

*مجموعة الخضراوات (المكشوفة + بيوت محمية) المصدر: وزارة البلدية و البيئة - قسم شئون المزارع 2014

-

7.**التسويق الزراعي**:

ان نظام تسويق المنتجات الزراعية في أي بلد يرتبط بالسياسات الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، و التي تهدف لخدمة افراد المجتمع، ومن بين تلك السياسات سياسات الاكتفاء الذاتي و دعم الاسعار و الاستقرار السعري، و كذلك السياسات المتعلقة بمستلزمات الانتاج الزراعي ..... الخ.

ان الانتاج الزراعي بدولة قطر يتكون من انتاج القطاع الخاص و الشركات .

ان تنظيم تسويق المنتجات الزراعية بدولة قطر مبني على نشاط مشترك بين الدولة و القطاع الخاص(الشركة العربية لإنتاج الخضروات). و بدراسة الاداء الحالي لأسواق المنتجات الزراعية يمكن اعادة تنظيمها. ومن المقاييس التي يمكن استخدمها في هذا المجال – الكفاءة السعرية الفنية، و على اساس العملية التسويقية من المفترض ان تكون متكاملة، و تقوم بإضافة المنافع المكانية و الزمانية و الشكلية المتعارف عليها للسلع الزراعية، وتستهدف تلبية متطلبات المستهلكين . بالإضافة للقيام بالوظائف التسويقية الضرورية كالبيع و الشراء و ما يتعلق بهما. و كذلك و المهام الفيزيائية كالنقل و التخزين و الفرز و التدريج و التجهيز .... الخ. و ايضا التمويل و المعلومات التسويقية و التشريعات و القوانين.

ان تنفيذ و تحقيق الوظائف و المهام التسويقية و تترتب عليه تكاليف اضافية(التكاليف التسويقية) و من اجل تحقيق المنافع المذكورة اعلاه و التي تستهدف اشباع رغبات المستهلكين. و من هنا فان معيار الكفاءة السعرية في اداء الوظائف التسويقية(التكاليف التسويقية التي يدفها المستهلك) يشير الى ما اذا كانت النفقات المختلفة تغطي فقط التكاليف التسويقية التي يدفعها القائمون على العملية التسويقية، ام انه يوجد هامش ربح معقول، ام ان تلك النفقات تزيد عن التكاليف التسويقية بالإضافة لهامش الربح .... الخ و ذلك حسب حالة السوق (وجود سوق احتكارية). و من

المعروف ان نسبة النفقات تختلف تبعا تبعا للخدمات التي يطلبها المستهلك، و التي تتعلق بمستوى الطلب على المنتجات الزراعية، و مستوى المعيشة و الدخل .... الخ.

و من المقاييس التي يمكن ان تقاس بها كفاءة الاداء السوق، و الهوامش و الفروق السعرية و هي الفرق بين قيمة الوحدة من السلعة عند مستويات مختلفة في المسالك التسويقية، او بمعنى اخر هو الفرق بين ما يستلمه المنتج و ما يدفعه المستهلك، او انه الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع للوحدة من السلعة من بداية المرحلة التسويقية حتى نهايتها.

بالنسبة لدولة قطر ، ونظرا لصغر الدولة فلا يوجد اشكال متعددة لأسواق بل يوجد سوق مركزي واحد للإنتاج المحلي و المستورد بالإضافة الى ساحات بيع المنتجات المحلية فقط.

تجد الاشارة الى انه لا توجد دراسات لتكاليف الانتاج الزراعي بأشكاله المختلفة، مع ظروف دعم الانتاج الزراعي من قبل الدولة، فانه يصعب تحديد الهوامش التسويقية.

تسويق الخضروات و الفاكهة:

تتم عمليات البيع و الشراء في السوق المركزي بطريقة المزاد العلني(في سوق المنتجات المحلية و المستوردة).

بالنسبة للمنتجات المحلية تبدا عمليات المزاد عادة عقب صلاة الفجر، و يقوم بالعملية عدد من الدلالين يتراوح عددهم بيت4-5 ، و من المعروف ان كل مزارع يتعامل مع دلال معين منهم يتقاضى الدلال عمولة نظير عمله و خدماته و تقدر بحوالي 8-10%. من قيمة الكمية المباعة و يدفعها المنتج. و يرى المزارعين ان هذه النسبة عالية جدا مقارنة مع العمولة التي يدفع في سوق المنتجات المستوردة و التي تقدر بنسبة العمولة فيها بحوالي 2.0 – 2.5%. و في سوق المنتجات المحلية ، و يتم مزاد المنتجات المستوردة عقب الانتهاء من مزاد المنتجات المحلية.

يتم تحديد السعر بالنسبة لتجار الجملة في حالتي المحلي و المستورد عن طريق المزادات العلنية و حسب العرض و الطلب بالسوق. و ان قسم تحديد الاسعار و حماية المستهلك بوزارة الاقتصاد و التجارة يقوم بتحديد اسعار البيع بالنسبة لتجار الجملة و التجزئة، و ذلك بناءً على قوانين البيع بالجملة و بعد اضافة هامش ربح لكل سلعة و بنسب معينة، كما يقوم بتوزيع نشرة يومية بالأسعار المحددة للسلع المحلية و المستوردة على جميع المحلات التي تبيع للمستهلكين.

تم افتتاح ساحات بيع الخضروات المحلية و التي تعمل بسياسة البيع المباشر من المزارع للمستهلك و في عام 2012م تم افتتاح ساحة المزروعة بمنطقة ام صلال علي ، كما تم فتح الساحات الثانية في 5 يناير في منطقة الخور2013 و اخيرا تم فتح الساحات الثالثة (الوكرة) في 5 ديسمبر 2014 .

فتم تثبيت عمل الساحات من اول نوفمبر حتى اخر مايو من كل عام ليصبح عدد شهور عمل الساحات سبعة اشهر.

نسبة لان المنتجات المحلية تتميز بالموسمية، و التي تؤدي الى تقلبات الاسعار من فترة لأخرى في نفس العام لأخر.

بالإضافة لذلك فانه سريع العطب و غير قابل للتخزين لفترات طويلة و غياب الصناعات الغذائية التي تساعد على امتصاص الفائض من الانتاج في مواسم الوفرة.

جـــــــدول(11) بـــــــين اســـــــعار و كميـــــــة و قـــــــيم اهـــــــم الخضـــــــروات المنتجـــــــة فـــــــي دولـــــــة قطـــــــر لعـــــــام 2014

المحـــاصيل		يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
1- طماطم	ق	1521.6	2469.5	2048	1828.5	1065.7	330.2	47.6	19.1			0.4	331.8	9662.4
	ك	477	1004.1	904.9	978.9	612	179.9	14.3	14			0.2	114.5	4299.8
	س	3.2	2.5	2.3	1.9	1.7	1.8	3.3	1.4			2	2.9	2.2
2- باذنجان	ق	950.1	607	551.7	450.1	207.5	183.4	54	22.5	5.8	246.8	688.2	671.3	4638.4
	ك	229.4	242.1	209	167.1	70.6	70.7	20.7	8.6	1.8	71.1	310.8	373.8	1775.7
	س	4.1	2.5	2.6	2.7	2.9	2.6	2.6	2.6	3.2	3.5	2.2	1.8	2.6
3- فلفل حلو	ق	675.1	399.9	429.7	268.1	89.7	78.4	24.3	9.1	1.7	0.7	15.9	178.8	2171.4
	ك	143.8	112.5	99.1	102.2	38.1	31.7	9.1	2.6	0.3	0.2	2.1	38.3	580
	س	4.7	3.6	4.3	2.6	2.4	2.5	2.7	3.5	5.7	3.5	7.6	4.7	3.7
4- فلفل حار	ق	227.5	334.6	272.7	205.5	161.3	40.7	10.1	0.9		2.9	50.2	133.1	1439.5
	ك	44.6	66.8	55.9	46.7	25.3	8.3	2.2	0.2		0.9	6.6	33.8	291.3
	س	5.1	5	4.9	4.4	6.4	4.9	4.6	4.5		3.2	7.6	3.9	4.9
5- خس	ق	114.5	134.2	88.7	16.5							1.8	8.5	364.2
	ك	29.5	39.6	27.4	5.4							0.9	3.5	106.3
	س	3.9	3.4	3.2	3.1							2	2.4	3.4
6- جزر	ق	1.9	2.2	5.4	2.8	1	1.1						0.5	14.9
	ك	1.2	1.4	3.5	3.2	0.5	0.4						0.3	10.5
	س	1.6	1.6	1.5	0.9	2	2.8						1.7	1.4
7- ملفوف	ق	164.1	169.3	196.2	191.2	75.4	30.5	6.4	6.1			16.2	87.3	942.7
	ك	82.9	129.9	123.5	128.2	37.9	15.4	3.6	3.9			5.5	50.9	581.7
	س	2	1.3	1.6	1.5	2	2	1.8	1.6			2.9	1.7	1.6
8- زهرة (قرنبيط)	ق	532.4	475	498.1	313.2	5	2.2		2.9	2.8		8.5	196.7	2036.8
	ك	143.7	131.7	133.7	82.1	2.9	1.3		1.1	1.1		2.6	85.9	586.1
	س	3.7	3.6	3.7	3.8	1.7	1.7		2.6	2.5		3.3	2.3	3.5
9- شمام	ق	34.9	7	3.9	98.5	276.7	244.7	385.2	191.5	144.3	201.9	149.1	97.3	1835
	ك	6.2	1.5	0.7	25.2	59.3	77.9	107.9	69.4	72.4	62.3	37.2	15	535
	س	5.6	4.7	5.6	3.9	4.7	3.1	3.6	2.8	2	3.2	4	6.5	3.4
10-كوسا	ق	1460.	833.5	883.5	676.1	238.5	136.7	22.8	16.5	32.3	350.9	620.5	808.2	6079.8
	ك	248.8	234.4	248.3	198.6	75.1	42.6	6.9	3.3	6.4	93	292	283.8	1733.2
	س	5.9	3.6	3.6	3.4	3.2	3.2	3.3	5	5	3.8	2.1	2.8	3.5

من الجدول(11) يوضح اسعار الجملة للخضروات لعام 2014 ، و لم تؤخذ اسعار التجزئة نظرا لان فروقات الاسعار بين اسعار الجملة و التجزئة، و اسعار التجزئة تعتمد على اسعار الجملة بعد اضافة هامش ربح محدد لكل سلعة، و لذلك فان تقلبات الاسعار بالنسبة لتجار التجزئة تحكمها تقلبات اسعار الجملة في السوق.

ومن خلال الجدول (11) يتضح لنا ان اعلى سعر جملة لمحصول الطماطم تحقق في يوليو من عام 2014 حيث كان 3.3 ريال/كجم أي بزيادة قدرها 1.1 ريال/كجم عن المتوسط السنوي لسعر الجملة حيث كان2.2 ريال/كجم، بينما تحقق اقل سعر الجمل في شهر اغسطس كان 1.4 ريال/كجم و هو يقل المتوسط السنوي لهذه السلعة بمقدار 0.8 ريال/كجم. مما يعني ان كمية الطماطم المستوردة تقل في يناير حتى مايو من كل عام. بالنسبة لمحصول الكوسا فان المتوسط السعر السنوي 3.5 ريال/كجم . كما نجد ان اعلى سعر كان في شهر يناير حيث بلغ 5.9 ريال/كجم أي بزيادة بلغت عن المتوسط السنوي 2.4 ريال/كجم، بينما كان اقل سعر كانت 2.1 ريال/كجم في شهر نوفمبر وهو يقل بكما يقل عن المتوسط السنوي ب 1.4ريال/كجم و الذي كان 3.5 ريال/كجم . من الجدول(11) نجد ان الكمية المستوردة تزيد من شهر مايو وحتى شهر اكتوبر من كل عام.

جدول(12)مقارنة اسعار الجملة لأهم انواع الخضراوات المحلية والمستوردة في سوق الدوحة المركزي2014 (ألف ريال / طن)

الشهور/ Months	الطماطم		الكوسا		الخيار		الباذنجان	
	محلي	مستورد	محلي	مستورد	محلي	مستورد	محلي	مستورد
يناير	3.2	3.5	5.9	6.5	4.3	5.1	4.1	4.6
فبراير	2.5	3.1	3.6	4.8	3.7	4.8	2.5	3.3
مارس	2.3	3	3.6	4.7	2.6	3.5	2.6	3
أبريل	1.9	3.5	3.4	5.1	2.3	3.6	2.7	3.3
مايو	1.7	3.2	3.2	4.6	3.7	4.2	2.9	3.7
يونيو	1.8	3.4	3.2	5.1	4.8	4.8	2.6	3.6
يوليو	3.3	3	3.3	6.4	5.1	4.5	2.6	3.5
أغسطس	1.4	3.1	5	6.7	5.6	6.2	2.6	4.5
سبتمبر	-	3.8	5	7	5.1	5.3	3.2	4.5
اكتوبر	-	4.7	3.8	5.7	2.5	3.7	3.5	3.7
نوفمبر	2	4.5	2.1	4.8	3.4	3.9	2.2	3.4
ديسمبر	2.9	3.8	2.8	4.6	2.8	3.8	1.8	3.1
المتوسط العام	2.2	3.6	3.5	5.6	3.3	4.5	2.6	3.7

الجدول(12) يوضح اختلاف اسعار الجملة بين المنتجات المحلية و المنتجات المستوردة ، على سبيل المثال في الطماطم نجد ان في شهر فبراير (تعتبر ذروة الانتاج) ان سعر الطماطم المحلية كان 2.5ريال/كجم بينما سعر الطماطم المستوردة كان 3.1 ريال/كجم اي بزيادة تقدر بحوالي 24%.

كما يوضح ايضا الاختلاف بين اسعار الكوسا المحلية و اسعار الكوسا المستوردة ، على سبيل المثال نجد في شهر نوفمبر (تعتبر ذروة الانتاج) ان سعر الكوسا المحلية 2.1 ريال/كجم و سعر الكوسا المستوردة 4.8 ريال/كجم اي بزيادة تقدر بحوالي 128.6%.

ايضا نجد اختلاف بين اسعار الخيار المحلية و اسعار الخيار المستوردة، على سبيل المثال نجد ان في شهر مارس (تعتبر ذروة الانتاج) ان سعر الخيار المنتجة محليا 2.6 ريال/كجم و بينما كان سعر الخيار المستوردة 3.5 ريال/كجم اي بزيادة تقدر بحوالي 34.6%.

و اخيرا نجد ان هناك اختلاف في اسعار الباذنجان المحلية و اسعار الباذنجان المستوردة، على سبيل المثال في شهر فبراير (تعتبر ذروة الانتاج) ان سعر الباذنجان المنتجة محليا 2.5 ريال/كجم و بينما سعر الباذنجان المستوردة 3.3 ريال/كجم اي بزيادة تقدر بحوالي 32%.

و علي ضوء الزيارات الميدانية لمختلف مواقع الانتاج، و بناء على ما تم تحليله من بيانات خاصة بالسلع المنتجة بدولة قطر يمكن تحديد الملامح التالية للسياسة السعرية و التسويقية الزراعية:

1- ان دور الدولة بقطر يرتكز في مجال تشجيع الانتاج الزراعي على دعم مستلزمات الانتاج و مقامته، و تحسين البينة التحتية و تسهيل عملية التبادل بين المنتجين و المستهلكين، و ان سياسة تسعير المنتجات الزراعية بالسوق المركزي تقوم على اساس تحديد متوسط السعر و اضافة هامش ربح للتجار المفرق.
2- لوحظ ايضا عدم وجود جهاز فعال يعمل على نشر المعلومات و البيانات التسويقية على المنتجين. و اهمية المعلومات التسويقية مهمة من اجل اتخاذ القرار التسويقي. و غياب تلك المعلومات يتيح للبعض استغلال المتعاملين في السوق على اساس انهم يستطيعون مسبقا معرفة ما يتعلق بتسويق السلع و بالتالي ممارسة الاحتكار و التنافس لصالحهم.
3- عدم وجود مؤسسات التمويل اللازمة التي تعمل على تمويل المراحل التسويقية المختلفة و التي تعمل على تطوير المنظومة التسويقية.
4- عدم اتباع نظام التدريج و التصنيف للمنتجات الزراعية. الامر الذي كان سيعود بالفائدة على المنتج و المستهلك.
5- عدم وجود دراسات تتعلق بتكاليف الانتاج الفعلية مما يسهل تحديد الهوامش التسويقية للسلع المتداولة .
6- عدم فعالة المراقبة داخل التسويق لمنع الغش الو التشويش(خلط المنتجات المحلية بالمستوردة).

8.**الواردات و الصادرات الزراعية**:

من الجدول (13) يوضح ان كمية الواردات زادت بنسبة 15.1% في عام 2014 مقارنة 2013 و ايضا ان نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية و الغذائية انخفض في عام 2014 الى 13.5% مقارنة بعام 2013 حيث كان 15.3% و يعزى ذلك للزيادة في عدد السكان بنسبة 17.4% في عام 2014 مقارنة 2013 ، كما نجد ان قيمة الصادرات الزراعية تغطي قيمة الواردات الزراعية بمتوسط 1.1% خلال الفترة من 2012- 2014 .

9. **نسبة الاكتفاء الذاتي:**

و من الجدول(13) يتضح لنا ان متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي خلال الفترة 2012 – 2014 هي 13.3% و هذا يشير الى ان الانتاج المحلي من السلع الغذائية ضئيل جدا و لا بد للدولة ان تتوجه بقوة نحو العمل على رفع نسبة الاكتفاء الذاتي و لا بد ايضا من استغلال كل المساحات القابلة للزراعة داخل المزارع و التوسع الراسي كما هو موجود عند بعض المزارع في قطر و توفير مستلزمات الانتاج التي تعمل على دفع عجلة التطور في القطاع الزراعي.

جدول(13)الميزان التجاري الزراعي 2012-2014

الكمية : طن **القيمة : مليون ريال قطري**

السنوات	كمية الواردات	قيمة الواردات	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	نسبة الاكتفاء الذاتي	حجم التجارة الخارجية القطرية	الميزان التجاري	%نسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية	عدد السكان/نسمة
2012	1466335	7490	17167	90	11.0	7580	7400	1.2	1722438
2013	1357545	8227	20710	86	15.3	8313	8141	1.0	1832903
2014	1563059	10393	3449	115	13.5	10508	10278	1.1	2151745

استهلاك الغذاء:

الجدول(14) نجد ان نسبة الاكتفاء الذاتي للخضروات ارتفعت لتصل 15.2% في عام 2014 و يعزى ذلك لاهتمام الدولة بشان القطاع الزراعي و تقديم الدعم و التمويل لأصحاب المزارع ، اما الفواكه نجد ان نسبة الاكتفاء الذاتي انخفضت الى 15% في نفس العام حيث

كانت 23% في عام 2013. كما نجد ان نسبة الاكتفاء الذاتي للحوم ارتفعت الى 9.5% في عام 2014 حيث كانت 8.5% في عام 2014. اما فيما يخص مجموعة الاسماك فنجد ان نسبة الاكتفاء الذاتي ارتفعت الى 34.4% في عام 2014 حيث كانت 31% في عام 2013. و اخيرا نجد ان نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية انخفضت في عام 2014 حيث اصبحت 13.5% و كانت 15.3% في عام 2013.

جدول(14)الإنتاج المحلي ونسبة الاكتفاء الذاتي والمتاح للاستهلاك من السلع الغذائية حسب المجموعة خلال الفترة 2012-2014م

البيـــــان	2012			2013			2014		
	الإنتاج المحلي	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي	الإنتاج المحلي	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي	الإنتاج المحلي	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
مجموعة الخضروات	43565	327507	12.8	43446	388025	11.2	51594	339537	15.2
مجموعة الحبوب	44186	561789	7.8	47398	447451	10.6	58190	637919	9.1
أ - الاستهلاك الآدمي	1855	406388	0.5	2084	265395	0.8	2540	393806	0.6
ب - الاستهلاك الحيواني	42331	155401	27.2	45314	182056	24.9	55650	244113	22.8
مجموعة الفاكهة	22580	160441	14.1	32988	140451	23.5	28244	187912	15.0
مجموعة البقول والحبوب الزيتية	0	36706	0	0	28961	0	0	29339	0
مجموعة اللحوم	10792	171202	6.3	13550	159299	8.5	14726	154410	9.54
مجموعة الأسماك	11273	41834	26.9	12005	38853	30.9	16213	47069	34.4
مجموعة البيض	4309	25089	17.2	4365	28292	15.4	4338	32526	13.3
مجموعة الألبان ومنتجاتها	39551	162683	24.3	58743	219360	26.8	68856	248392	27.7
مجموعة السكر والسكريات	0	67897	0	0	67135	0	0	61436	0
مجموعة الزيوت والدهون	0	50662	0	0	51505	0	0	53319	0
المجـــوع /النسبة	**176256**	**1606810**	**11**	**212495**	**1569332**	**14**	**242161**	**1791859**	**13.5**

المصدر: نشرة استهلاك السلع الزراعية- وزارة البلدية و البيئة

10.الفجوة الغذائية:

هي عبارة عن الفرق بين اجمالي الاستهلاك و اجمالي الانتاج المحلي، و غالبا ما تسد من الواردات من السلع و المنتجات الزراعية و الغذائية، و من الملاحظ ان حجم الفجوة الغذائية انخفضت في عام 2013 نسبة لزيادة الانتاج ثم عاودت الارتفاع في عام 2014 بنسبة 14.2% و يعزى ذلك لزيادة السكان بنسبة 17% في عام 2014 و انخفاض الانتاج المحلي.

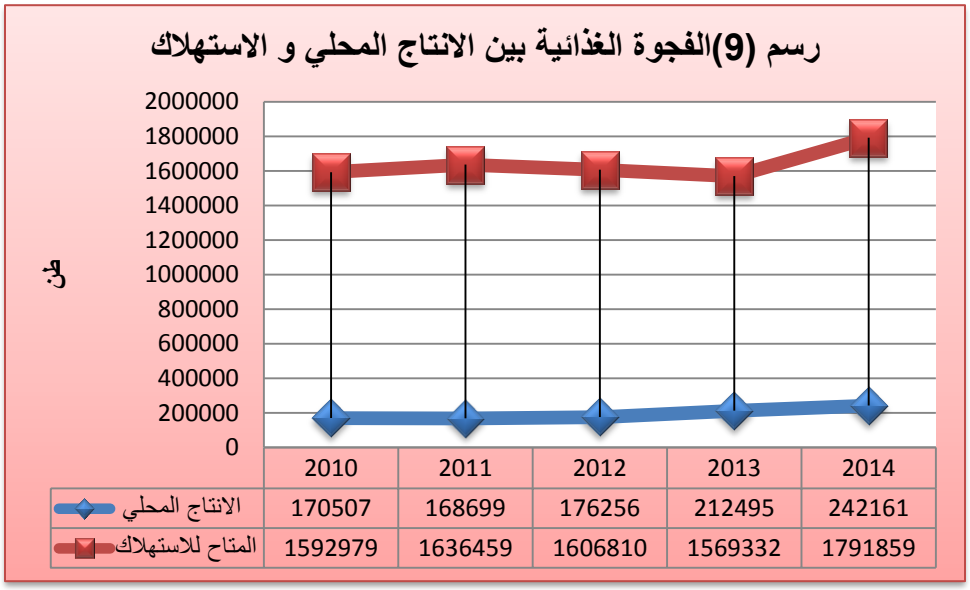

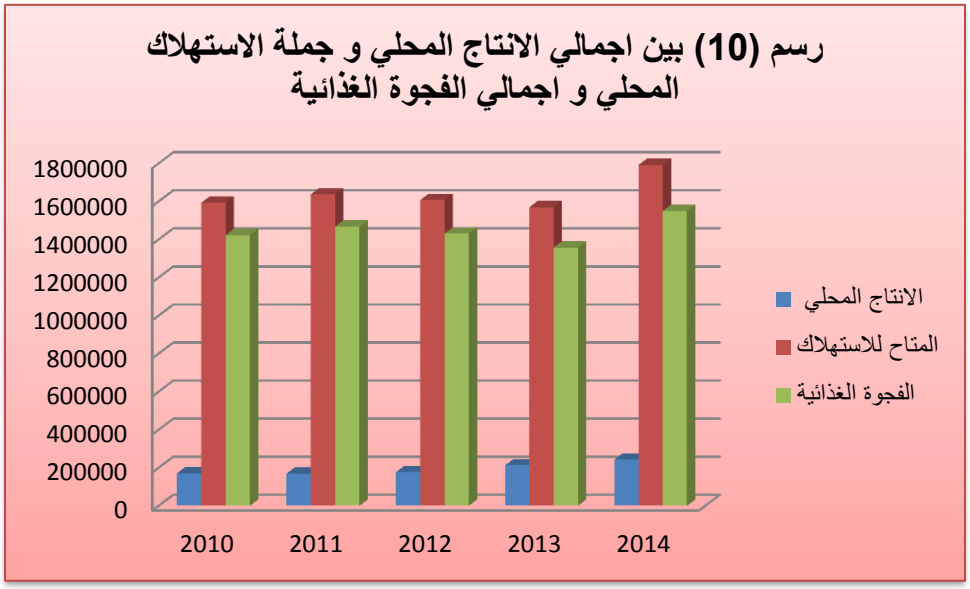

11.**العوامل المؤثرة على الاستهلاك المحلي من الطماطم بقطر** :

نظراً لندرة البيانات المتوفرة فأنه سوف يتم دراسة العوامل المؤثرة على الطماطم بقطر ، دون التطرق لمحاصيل البحث الاخرى نتيجة عدم توافر بيانات عنها ، وقد تم استخدام العديد من الصور الاحصائية ، تم اختيار الصور الاكثر مناسبة من الناحيتين الاقتصادية و الاحصائية و هي الصورة اللوغاريثمية المزدوجة.

جدول(6) الاستهلاك و الانتاج المحلي و عدد السكان و السعر المحلي و المستورد و الكمية الواردات خلال الفترة من 1998- 2014

السنوات	الاستهلاك المحلي (الطن)	الانتاج المحلي(طن)	عدد سكان قطر (الف نسمة)	سعرالطماطم المحلية بالريال/كيلو	سعرالطماطم المستوردة بالريال/كيلو	كمية الواردات من الطماطم (طن)
1998	25835	8835	557339	1.7	1.9	17000
1999	32635	9635	586275	1.0	1.9	23000
2000	32006	9401	616718	1.2	1.9	22605
2001	30563	7909	648746	1.3	1.8	22654
2002	31001	6605	682434	1.7	1.9	24396
2003	27194	5396	717767	1.0	1.9	21798
2004	31291	8030	744029	1.2	1.8	23261
2005	31179	6682	760947	1.3	2.0	24497
2006	32469	7972	888452	1.3	2.6	24497
2007	40374	11868	1041734	1.5	2.9	28506
2008	55718	23700	1226210	2.0	2.4	32018
2009	45273	11823	1448446	1.3	1.9	33450
2010	62292	12802	1638644	1.7	3.2	49490
2011	46141	10661	1624761	1.5	2.6	35480
2012	49053	11344	1722438	2.1	3.0	37709
2013	51846	12109	1832903	2.4	3.7	39863
2014	58581	12748	2151745	2.3	3.4	45856

المصدر: حسبت و جمعت من: وزارة التخطيط التنموي و الاحصاء- نشرات الاستهلاك – قسم شؤون المزارع – الموقع الالكتروني لمنظمة الفاو

http://faostat.fao.org/desktopdefault.aspx?pageid=342&lang=en&country=179

جدول(7) يوضح معادلة العوامل المؤثرة في استهلاك الطماطم مع بعضها لفترة 1998 – 2014م

البيان		المعادلة	R^2	Fالمحسوبة	المعنوية
الاستهلاك	الانتاج-الواردات-السكان-السعر المحلي –سعر المستورد	$\log\hat{Y}=0.220+\log 0.29X_1+\log 0.71X_4$ $t =$ (55.96) (28.80)	0.9	4625	معنوي 1%

المصدر: حسبت من الجدول(6) الانتاج المحلي X_1 وكمية الواردات X_4

يوضح الجدول رقم (7) التحليل الاحصائي للعوامل المؤثرة على الاستهلاك المحلي من الطماطم وذلك باستخدام نظام Stepwise في المعادلة (2) في الباب الثالث، وقد تبين أن اهم العوامل المؤثرة على استهلاك الطماطم بقطر هي متغيرات الانتاج المحلي X_1 وكمية الواردات X_4 وقد ثبتت معنوية النموذج ككل عند مستوى احتمالي 1 % ، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة حوالي 4625 ، كما ثبتت معنوية كل من متغيرات الانتاج المحلي و كمية الواردات عند المستوى الاحتمال 1 % لكلهما.

وبتقدير معامل المرونة تبين انه يساوي 0.3 ، 0.71 لكل من متغيرات الانتاج المحلي وكمية الواردات على الترتيب. الامر الذي يشير الى ان الزيادة في الانتاج المحلي بنسبة 10% تؤدي الى زيادة في الاستهلاك من الطماطم بنسبة 3% كما و زيادة في كمية الواردة من الطماطم بنسبة 10% تؤدي الى زيادة الاستهلاك من الطماطم بنسبة 7%.

الخلاصة:

يتضح لنا ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لعدة اسباب اهمها الطفرة النفطية و ما يتبعها توسع في القطاع الصناعي. كما يشير الى ان مساهمة القطاع الزراعي لا تصل الى 1% و هي تعتبر مساهمة ضئيلة اذا ما قورنت في باقي الدول العربية بمتوسط 7.5% سنويا (المنظمة العربية -2014) ، و ذلك رغم الدعم الذي تقدمة الدولة لتطور القطاع الزراعي. الامر الذي يتطلب مضاعفة الجهود لزيادة الدخل القومي.

نجد ان المزارع النشطة كانت 992 مزرعة نشطة عام 2005/2004 و انخفض عدد المزارع الى 795 مزرعة نشطة في عام 2008/2007 كما نجد ايضا ان عدد المزارع زادت مرة اخرى عام 2014/2013 و صارت 872 مزرعة نشطة و يرجع ذلك الى اهتمام الدولة بالمزارع عن طريق تقديم الخدمات عبر وزارة البلدية و البيئة مجانا كما نجد ان دخول بعض المزارع في الخطة العمرانية و ملوحة التربة ادى الى انخفاض عدد المزارع النشطة في السنين الماضية .

يتضح لنا انه ليست كافة المزارع المسجلة في وزارة البلدية و البيئة هي مزارع نشطة او منتجة ، بل عدد منها لا يمارس العملية الانتاجية الزراعية و كذلك يتضح لنا ان المزارع المنتجة لا تستغل كافة المساحة القابلة للزراعة، و من الملاحظ ايضا هناك زيادة في عدد المزارع النشطة بنسبة 10% في عام 2014 مقارنة بعام 2009. كما نلاحظ على الرغم من نقص عدد المزارع المسجلة الا ان هناك زيادة في المساحة القابلة للزراعة حيث كانت 26238 هكتار في عام 2009 و اصبحت 28270 هكتار في عام 2014 أي بمعدل زيادة 7.7%، كما نلاحظ ايضا ان درجة التكثيف الزراعي في المزارع 52%.

نجد ان الغالبية العظمى من العاملون في هذا القطاع من الوافدين من بعض دول الهند و باكستان و مصر و قلة من دول اخرى، و هذا الامر يؤدي الى عدم استقرار الانتاج نسبة لان مجمل الوافدين جاءوا لفترات زمنية معينة و لأهداف محدودة ، بعدها يعودون الى بلادهم عندما تتحقق اهدافهم، او عندما تستغني المزارع من خدماتهم لأسباب مختلفة. ان حالة عدم الاستقرار هذه تؤثر سلبيا في العملية الانتاجية حيث تؤدي الى ضعف الانتاج ، و في حالة استئجار المزرعة من قبل الوافدين من اصحابها القطرين تؤدي الى تدهور التربة من ناحية الخصوبة و من حيث عدم الاستغلال الامثل لها لعدم اتباع دورات زراعية صحيحة بالإضافة الى زراعتها بالأعلاف لأنها الاكثر ربحا و بالتالي تؤدي الى الزيادة في استخدام المياه الجوفية. و بشكل عام نجد ان عدد العمال الغير عرب يفوق عدد العمال العرب بنسبة 83.7 % و هذا الامر يشير الى ان العمال الاجانب هم الغالبية و هذا الامر له عدد من السلبيات التي بطء تطور القطاع الزراعي نسبة لصعوبة التواصل مع المرشدين الزراعين في نقل المعلومات و تبني التقنيات الزراعية الحديثة .

الدعم المقدم للمزارع هو عبارة عن دعم اصحاب المزارع المتميزة التي تعمل على المساهمة في الامن الغذائي ببعض المدخلات و مستلزمات الانتاج و هي مثل :بذور عضوية – بيوت محمية – شبكات ري – مكائن قص الاعلاف–خلايا نحل .

نجد ان الرقم القياسي للإنتاج الزراعي تطور من 2009 حيث كانت 214% و اصبح 320% في 2014 حيث بلغت نسبة زيادة 49.5%.

يتضح لنا ان قيمة الخضروات ارتفعت خلال الفترة من 2012– 2014 حيث كانت 102 مليون و اصبحت 158 مليون أي انها زادت بنسبة 55%.

كمية الواردات زادت بنسبة 15.1% في عام 2014 مقارنة 2013 و ايضا ان نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية و الغذائية انخفض في عام 2014 الى 13.5% مقارنة بعام 2013 حيث كان 15.3% و يعزى ذلك للزيادة في عدد السكان بنسبة 17.4% في عام 2014 مقارنة 2013 ، كما نجد ان قيمة الصادرات الزراعية تغطي قيمة الواردات الزراعية بمتوسط 1.1% خلال الفترة من 2012– 2014 .

متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي خلال الفترة 2012 – 2014 هي 13.3% و هذا يشير الى ان الانتاج المحلي من السلع الغذائية ضئيل جدا و لا بد للدولة ان تتوجه بقوة نحو العمل على رفع نسبة الاكتفاء الذاتي و لا بد ايضا من استغلال كل المساحات القابلة للزراعة داخل المزارع و التوسع الراسي كما هو موجود عند بعض المزارع في قطر و توفير مستلزمات الانتاج التي تعمل على دفع عجلة التطور في القطاع الزراعي.

ان حجم الفجوة الغذائية انخفضت في عام 2013 نسبة لزيادة الانتاج ثم عاودت الارتفاع في عام 2014 بنسبة 14.2% و يعزى ذلك لزيادة السكان بنسبة 17% في عام 2014 و انخفاض الانتاج المحلي.

التوصيات:

وفي ضوء النتائج السابقة فأن الدراسة توصي بما يلى :

1. على متخذي القرار العمل على تقليل مساحة الاعلاف المزروعة داخل المزارع و استبدالها بزراعة الخضروات.
2. زيادة الجهود المبذولة من قسم الوقاية لمكافحة الاصابات الحشرية والفطرية و ضرورة الاهتمام بتوفير مبيدات فعالة وامنة لمحاصيل الخضر و التمور و التعريف بكيفية استخدام مبيدات الحشائش قبل وبعد الزراعة .
3. العمل على دراسة التكاليف الإنتاج للخضروات كي تساعد على تحديد هامش الربح لكل من المنتجين و التجار.
4. تشجيع التعامل المباشر بين المنتج والمستهلك النهائي ويمكن ذلك من خلال التوسع في انشاء ساحات المنتجين .
5. تطوير وتنظيم الاسواق المختلفة (الجملة – المفرق) وذلك من خلال اقامة الاسواق المتكاملة .
6. انشاء قاعدة بيانات شاملة ودقيقة وخاصة المعلومات المتعلقة بالجانب التسويقي ، وذلك لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرار .
7. زيادة مجالات التمويل الميسر للمنتجين .
8. اهمية وجود شركة تسويق متخصصة تشتري المنتجات من اصحاب المزارع وتسوقها بشكل جيد ومناسب وقت الذروة .
9. اقتراح إيجاد سوق للعمالة المتنقلة لتوفير عدد العمال الكافي خلال الموسم الزراعي.
10. تثبيت سعر الخضروات المستوردة خلال ذروة الانتاج لتحسين الاسعار المحلية و ضمان استمرارية الانتاج.
11. ترشيد دعم المدخلات و العمل على دعم مخرجات الانتاج الزراعي.
12. استيراد احتياجات البلاد من الاعلاف الخضراء بأسعار مدعومة لتقليل زراعة الاعلاف بالمزارع.